هيئة رئاسة البرلمان تعلن عن فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية والضوابط والاجراءات القانونية الخاصة بذلك

البرلمان يقر تعديل قوام لجنة الانتخابات العليا

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب فى جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة الاخ يحيى على الراعى نائب رئيس المجلس مشروع قانون بتعديل نص الفقرة (أ) من المادة ١٩ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء بأن تشكل اللجنة العليا للانتخابات من تسعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوى على ١٥ أسما يرشحهم مجلس النواب ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة فى المادة ٢١ رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م بحيث يضاف الى قوام اللجنة العليا للانتخابات المشكلة قبل صدور هذا القانون عضوان يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من قائمة الخمسة عشر اسما التى سبق أن رشحها مجلس النواب عام ٢٠٠١م وتنتهى عضويتهم بانتهاء مدة اللجنة القائمة.

واستمع المجلس الى تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن انضمام بلادنا الى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية فى صيغتها المعدلة والمنقحة فى عام ١٩٧٩م ويحتل انضمام بلادنا الى اتفاقية باريس أهمية حيث سيؤدي تلقائيا الى دمج اليمن فى منظومة العمل الجماعى المتكامل للاسرة الدولية فى مجال الملكية الصناعية. بل أن من شأن ذلك أن يرسخ علاقة اليمن مع سائر الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية ويهيىء لليمن مناخات استثمارية أفضل لاسيما فى ظل تزايد الوعى بأهمية التكنولوجيا كعنصر من عناصر عملية الانتاج التى اصبحت تحتل مكان الصدارة فى اشتراطات المستثمرين فى جميع بلدان العالم بل ان ازالة الحواجز التجارية بين الدول قد أدى الى اكتساب عملية التسويق دورا بارزا أكثر تعقيدا وأصبحت امكانية حماية سمعة مؤسسة ما ومنتجاتها والتى تتخذ فى الغالب شكل علاقة تجارية عاملا أكثر أهمية بين العوامل التى توثر فى قرارات الاستثمار وفى تمسك المستثمرين فى مواجهة الدول بتوفير حد أدنى من الضمانات القانونية المتمثلة فى حماية حقوق الملكية الصناعية للمنتجات .

كما ان الانظمام سيؤدي الى تمكين بلادنا من حق العضوية فى اتحاد باريس وجمعيته العامة وسيفتح امامها امكانيات مواكبات التطورات الحالية المتزايدة فى مجال الملكية الصناعية على الصعيد الدولى.

كما ان انظمام بلادنا للاتفاقية وما يترتب عليه من اكتساب اليمن حق العضوية فى اتحاد باريس من شأنه أن يوفر ضمانات اساسية لحقوق المخترعين والمبتكرين ومصممى الرسوم والنماذج الصناعية من الافراد والمؤسسات اليمنية وسيفتح المجال أمام تنمية المواهب والقدرات فى هذا المجال، وكذا سيوفر الانظمام حماية اضافية لصالح جمهور المستهلكين اليمنيين ضد عمليات الغش التجارى الناجمة من التزوير المتفشى للعلامات التجارية .

كما أن الانظمام للاتفاقية من شأنه أن يسهل عملية انظمام بلادنا الى منظمة التجارة العالمية ويفسح المجال الى الانظمام الى بقية الاتفاقيات الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمتمثلة فى معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع واتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولى للعلامات التجارية وبرتوكوله.

وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذه الاتفاقية الى جلسة قادمة. فيما استكمل استعراضه لمشروع موازنة المجلس للسنة المالية ٢٠٠٧م.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه. وسيواصل اعماله صباح يوم غد الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة الدكتور رشاد الرصاص وزير شئون مجلسى النواب والشورى.

صنعاء/سبأ:

عقدت هيئة رئاسة مجلس النواب اجتماعا استثنائيا لها صباح أمس برئاسة الاخ يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس كرس لمناقشة موضوع إعلان فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية والضوابط والإجراءات القانونية الخاصة بذلك.

وفي هذا الصدد أكدت هيئة رئاسة مجلس النواب حرصها الشديد على التمسك بالدستور والقانون وتطبيق نصوصهما وأحكامهما في هذا المجال بإعلان فتح باب الترشح في الموعد المحدد قبل٩٠ يوماً من نهاية المدة الدستورية لرئيس الجمهورية.

وشددت على ضرورة الالتزام بشروط تقديم طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية والضوابط القانونية والخطوات الإجرائية المتعلقة بهذا الشأن والتقيد بالفترة الزمنية الخاصة بها.

وفي هذا الإطار أقرت هيئه رئاسة مجلس النواب إصدار إعلان فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ومدته والاجراءات الخاصة بتقديم طلبات الترشيح وآليات فحص الترشيحات وحقوق وواجبات الراغبين في ترشيح أنفسهم لانتخابات رئيس الجمهورية وعلى النحو التالي:

أستنادا إلى أحكام المواد ١٠٧ / ١٠٨ / ١١٤ من الدستور وإلى أحكام المواد ٦٣/٦٤/٦٥/٦٦/٦٧ من القانون رقم١٣ لسنة ٢٠٠١م بشأن الأنتخابات العامة والاستفتاء وعلى أحكام المواد٢١٠ / ٢١١/ ٢١٢/٢١٦ من اللائحة الداخلية للمجلس وعلى أحكام المواد٦/ ١١ /١٥ من لائحة الأجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى وبعد الأطلاع على المحضر التقريري لمجلس النواب رقم٣/٢/٣/١ بتاريخ٢/اكتوبر١٩٩٩م تعلن هيئة رئاسة مجلس النواب عن فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أبتداء من يوم غد الثلاثاء ٨ جماد ثانى ١٤٢٧ هجرية الموافق ٤ /يوليو/٢٠٠٦م ولمدة سبعة أيام تنتهي بنهاية دوام عمل يوم الأثنين ١٤ جماد ثانى ١٤٢٧هجرية الموافق/١٠يوليو/ ٢٠٠٦ م ..

وبناء على ذلك فعلى كل يمني يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية أن يتقدم بأوراق ترشحه إلى رئيس مجلس النواب وفقا للإجراءات و الشروط التالية :

أولاً: يقدم طالب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية طلبه بنفسه كتابة إلى رئيس مجلس النواب أثناء ساعات الدوام الرسمي خلال الأيام السبعة المحددة في هذا الأعلان بما في ذلك يومي الخميس والجمعة ٦ - ٧ /يوليو/ ٢٠٠٦م من الساعة الثامنة و حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً وإذا كان طالب الترشيح مرشحاً من قبل أحد الأحزاب أو التنظيمات السياسية وجب عليه أن يرفق مع طلبه ما يثبت ذلك .

ثانياً : لاتقبل الوكالة ولا الإنابة في تقديم طلب الترشح لأي سبب كان كما لا تقبل الطلبات التي تقدم بعد انتهاء ساعات العمل الرسمي فضلاً عن عدم قبول أي طلب يرد بعد إنتهاء الأيام السبعة المحددة في هذا الإعلان لقبول الترشيحات .

ثالثاً : يجب على طالب الترشيح أن يرفق مع طلبه ما يؤكد توفر الشروط التالي فيه:

١ - أن لايقل عمره عن أربعين سنة

٢- أن يكون من أبوين يمنيين

٣- أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية و المدنية

٤ -أن يكون مستقيم الأخلاق و السلوك محافظاً على الشعائر الإسلامية وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٥- أن لا يكون متزوجاً من أجنبية .

رابعاً : أن يكون مقدم طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية مسجلاً في جدول الناخبين .

خامساً : يجب أن يتضمن طلب الترشيح الأسم الرباعي مع اللقب لطالب الترشيح و حالته الإجتماعية ومقر سكنه و الأعمال التي مارسها وأن يرفق أربع صور شخصية مقاس ٦٤ ,

سادساً : ستقوم هيئة رئاسة مجلس النواب بعد استلام طلبات الترشيح ومرفقاتها بإعطاء كل متقدم للترشيح إيصالاً بما أودعه لديها من وثائق .

سابعاً : ستقوم هيئتا رئاسة مجلسي النواب و الشورى بفحص طلبات الترشح للتأكد من انطباق الشروط الدستورية و القانونية على طالبي الترشح خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء الموعد المحدد لاستقبال طلبات الترشيح أي خلال الفترة ١١ يوليو و حتى ١٣ يوليو ٢٠٠٦م وستقوم بإعلان أسماء المرشحين الذين قبلت طلبات ترشيحهم في اليوم التالي لانتهاء فترة فحص الطلبات أي يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٦م.

ثامناً: لكل ناخب الحق في الأعتراض أمام هيئتي رئاسة مجلسي النواب والشورى على اي شخص تقدم بترشيح نفسه بالمخالفة للشروط الواردة أعلاه كما يحق لكل شخص تقدم بطلب ترشيح نفسه ولم يقبل أن يتظلم أمام هيئتي رئاسة مجلسي النواب والشورى وذلك خلال الثلاثة الأيام التالية لإعلان أسماء المرشحين أي خلال الفترة من ١٥ يوليو وحتى ١٧ يوليو ٢٠٠٦م.

تاسعاً: لطالب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يطلب سحب ترشحه وذلك عن طريق طلب كتابي يقدم لرئيس مجلس النواب قبل عرض أسماء طالبي الترشح على مجلسي النواب والشورى للتزكية أي قبل تاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٦م.

عاشراً: ستبت هيئتا رئاسة مجلسي النواب والشورى وتعلن قراراتها بشأن الاعتراضات والتظلمات المقدمة إليها في اليوم التالي لإنتهاء فترة تقديمها أي في تاريخ١٨ يوليو ٢٠٠٦م.

إحد عشر: لكل طالب ترشيح حق الطعن أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في قرارات هيئتي رئاسة مجلسي النواب والشورى المتعلقة بالاعتراضات والتظلمات المشار إليها في الفقرة السابقة والفصل فيها خلال الخمسة الأيام التالية لإعلان قرارات هيئتي الرئاسة أي خلال الفترة ١٩ وحتى ٢٣ يوليو ٢٠٠٦م.

إثنا عشر: ستقدم هيئتا رئاسة مجلسي النواب والشورى إلى الأجتماع المشترك تقريراً بنتائج تقديم وفحص طلبات الترشيح المتضمن أسماء طالبى الترشيح الذين توفرت فيهم الشروط الدستورية للتزكية من قبل الأجتماع المشترك للمجلسين وذلك خلال ثلاثة أيام من إنتهاء فترة الفصل في الطعون اي في تاريخ ٢٤ يوليو وحتى٢٦ يوليو ٢٠٠٦م . ويكون الأجتماع المشترك للمجلسين ملزماً أن يزكي لمنصب رئيس الجمهورية ثلاثة أشخاص على الأقل تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية حرة ولا يجوز إجراء الانتخابات الرئاسية بأقل من مرشحين أثنين.

ثلاثة عشر: يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية ٥ بالمئة من مجموع عدد الأعضاء الحاضرين للمجلسين في الأجتماع المشترك وتكون التزكية بالأقتراع السري المباشر ولا يجوز لاي عضو أن يزكي لأنتخاب رئيس الجمهورية أكثر من مرشح واحد من بين أسماء طالبي الترشيح المعروضة من قبل هيئتي الرئاسة للمجلسين.

أربعة عشر: فور الانتهاء من كل الإجراءات السابقة ستقوم هيئة رئاسة مجلس النواب بموافاة اللجنة العليا للإنتخابات بأسماء المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية خلال موعد أقصاه ٤٨ ساعة من صدور قرار التزكية من قبل الاجتماع المشترك للمجلسين.

وتؤكد هيئة رئاسة مجلس النواب على الترتيبات الفنية اللازمة والتى جرى اعدادها لما من شانه مساعدة الراغبين الذين تتوفر فيهم شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية تقديم طلباتهم واستقبالها بما يكفل حصول كل متقدم للترشح على معاملة سهلة ومتساوية وبما يصب بإتجاه إجراء الأنتخابات في سبتمبر من العام الجاري ٢٠٠٦ م من الشعب وبالية تنافسية حرة مباشرة ونزيهة، تأكيدا وتجسيدا لصواب النهج الديمقراطي والسياسي لبلادنا وبما يواكب التطورات الملحوظة التي تشهدها تجربتنا الديمقراطية تشريعاً وممارسة وترسيخ أركان بناء الدولة الديمقراطية الحديثة والتداول السلمي للسلطة وتوسيع دور ومكانة منظمات المجتمع المدني ومشاركة المرأة في الحياة العامة وتنامي الوعي القانوني بالحريات العامة وحقوق الإنسان وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار ومواصلة التنمية وتقدم وازدهار بلادنا.

وزير الشؤون القانونية :

عدد من القوانين على طاولة مجلس النواب أبرزها قانونا مكافحة الفساد والذمة المالية

صنعاء / فريد محسن علي:

اكد الاخ الدكتور عدنان عمر الجفري وزير الشؤون القانونية أن مصفوفة عمل متكاملة قد تم تقديمها مؤخر ا الى مجلس الوزراء لاجراء التعديلات اللازمة على بعض القوانين وفق الاصلاحات المالية والادارية والقضائية لتكون متلائمة مع قانون السلطة المحلية.

واوضح الدكتور الجفري في تصريح لـ (١٤ اكتوبر) ان عددا من القوانين تتطلب تعديلا في موادها واخرى في لوائحها الداخلية، مشيرا الى ان الوزارة استكملت اجراءات المسح الشامل للقوانين التي صدرت منذ عام ١٩٩٠م وحتى الآن وعددها (١١٦) مشروعا بهدف مراجعتها واجراء التعديلات عليها.

واضاف:بان الوزارة بصدد الانتهاء من قانون الموارد المالية كأحد اهم القوانين المنظمة لتوزيع الموارد على مستوى المحافظات والمديريات ليعد متوافقا مع قانون السلطة المحلية.

وقال ان قانوني مكافحة الفساد والذمة المالية يجري مناقشتهما في مجلس النواب وغيرها من القوانين.

ونوه إلى أن هذين القانونين يعدان من اهم القوانين التي لها دور كبير في عملية الاصلاحات المالية والادارية.

واردف قائلا : ان قطاع قضايا الدولة التابع لوزارة الشؤون القانونية لديه كثير من القضايا في المحاكم الابتدائية والاستئنافية، حيث ان هناك ما يقارب (٨٧) قضية في المحاكم (٥٤) قضية منها في المحاكم الابتدائية و(٢٣) قضية في الاستئناف و(٧) قضايا في المحكمة العليا، لافتا الى ان القضايا التي صدرت فيها احكام خلال العام المنصرم والاشهر الماضية من العام الجاري فقد بلغت نحو (١٦) قضية، ومازالت (٥٨) قضية منظورة في المحاكم، اما المحجوزة للحكم فقد وصلت الى (١٤) قضية.

فرق من المستشفى العسكري في صنعاء تواصل حملاتها الطبية الإنسانية في عدد من المناطق النائية في مأرب وصعدة

صنعاء / رمزي الحزمي ومحمد الجداسي

تتواصل لليوم الخامس على التوالي في محافظتي مأرب وصعدة الحملة الطبية العسكرية التي نظمها المستشفى العسكري في صنعاء ضمن سلسلة الحملات الطبية العسكرية الذي تأتي في اطار مساهمة الخدمات الطبية العسكرية والمستشفى العسكري في صنعاء في القيام بالواجب الطبي الانساني والمتمثل في تقديم مختلف اوجه الخدمات الطبية لعدد من المناطق النائية وذلك ضمن برنامج طبي وقائي وتوعوى شامل لعدد من محافظات الجمهورية النائية .

وفي تصريح لـ (١٤ اكتوبر) قال الاخ/ العقيد الركن / علي سعيد الوحيشي نائب مدير المستشفى العسكري بصنعاء ان الحملة التي ستستمر عشرين يوماً تضم نخبة من الاطباء وطاقم تمريض يزيد قوامه عن ستين طبيباً وممرضاً وفنياً في كل فريق طبي فضلاً عن كميات كافية من المؤن الطبية والاغذية والفيتامينات الخاصة بالاطفال وذلك لمواجهة امراض الطفولة المعرفة بالاضافة الى توعية الاسر عبر فرق التوعية الصحية حول الامراض الوبائية والمعدية وكيفية مواجهتها والوقاية منهما .

وأشار الى ان الحملة الطبية مزودة بمختبرات وقابلات وطواقم تمريض تؤدي مهامها الميدانية الطبية في مستشفيات متحركة تجرى فيها العمليات الجراحية المختلفة مع احالة بعضهما الى المستشفيات العسكرية المركزية في المدن الرئيسية وكذلك الى مستشفيات وزارة الصحة العامة والسكان .

ونوه الوحيشي الى ان الفريق الطبي الواحد ولغرض تيسير الخدمات الطبية للمواطنين الى اربع فرق فرعية منها الكشف والمعاينة وفرق اجراء العمليات الجراحية وفرق التوعية الصحية وفرق مكافحة الاوبئة .

وقال الوحيشي في ختام تصريحه ان الحملات الطبية العسكرية التي نفذت منذ بدأت عملها حتى اليوم عاينت وعالجت اكثر من ثلاثمائة الف حالة مرضية منها اجراء عمليات جراحية .

هذا وقد دشنت في محافظة مأرب فعاليات الحملة الطبية المجانية العاشرة التي ينفذها المستشفى العسكري العام بدعم من الخدمات الطبية العسكرية في وزارة الدفاع بحضور الاخوة علي محمد الفاطمي وكيل المحافظة والعميد الركن الظاهري احمد الشدادي قائد المنطقة العسكرية الوسطى والعقيد احمد احمد الجباري مدير المستشفى .

وتشمل الحملة الطبية معالجة العديد من الحالات المرضية واجراء الفحوصات المخبرية والاستشارات الطبية بالاضافة الى اغذية للاطفال .

الوكيل المساعد في وزارة التخطيط لـ « ١٤ أكتوبر » :

الإصلاحات القادمة إقرار قانون مكافحة الفساد وإنشاء هيئة وطنية مستقلة ومجلس أعلى للمناقصات

صنعاء / محمد سعد الزغير :

أكد الأخ / جلال يعقوب الوكيل المساعد للمكتب الفني في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تصريح لـ ١٤ أكتوبر أن بلادنا قطعت شوطاً متقدماً على طريق تنفيذ الاجندة الوطنية للإصلاحات التي أقرتها الحكومة مطلع هذا العام بهدف تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد ورفع مستوى أداء الأجهزة الحكومية وتهيئة المناخات الملائمة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مشيراً إلى أن تنفيذ أجندة الاصلاحات حظى بتأييد داخلي وخارجي وليس ادل ذلك من قيام البنك الدولي مؤخراً بإعلان رفع حجم المحفظة الاقراضية لليمن بمبلغ (٤٠) مليون دولار للسنوات لثلاث القادمة .

وقال الأخ الوكيل المساعد ان ماتم إنجازة خلال الفترة الماضية منذ بدء الاصلاحات يعد نجاحاً قياسياً مقارنة بالفترة الزمنية القصيرة حيث تم اقرار ادلة لمناقصات الحكومية وتهيئة المناخات المناسبة لحرية الصحافة من خلال إنجاز مشروع القانون الجديد للصحافة المطروح للنقاش امام مجلس النواب ، وكذا البدء بالحملة الوطنية للتوعية بمخاطر الفساد ورفع وعي المواطنين بأهمية محاربة الفساد ومخاطرة على التنمية وكذا تهيئة المناخ للاجراءات التي ستتخذها الحكومة من الفساد خلال الفترة القادمة .

وأضاف : لقد تم اقرار ادلة الخدمات الحكومية لـ ٢٣ جهة حكومية تتضمن جميع متطلبات تقديمها للمواطنين والرسوم اللازمة لتقديم الخدمة والفترة الزمنية التي يتطلب تقيم هذه الخدة وذلك بهدف رفع الشفافية في الأجهزة الحكومية ويمكن المواطن من التعرف على الخدمات التي تقدمها الحكومة مباشرة دون وسيط كما تم البدء في تنفيذ نظام البصمة الوظيفية في مدينتي الحديدة وعدن وذلك لمكافحة الأزدواج الوظيفي والاسماء الوهمية، بالإضافة الى الانتهاء من تعديل قانون السلطة القضائية بحيث يكون رئيس مجلس القضاء الأعلى هو رئيس المحكمة العليا وليس رئيس الدولة لتعزيز استقلالية القضاء وتجسيداً للمبدأ الدستوري في الفصل بين السلطات ، والبدء في قبول المتقدمات من النساء إلى المعهد العالي للقضاء لأول مرة منذ قيام الجمهورية اليمنية.

واختتم تصريحه بالاشار إلى أن هناك جملة من الإصلاحات القادمة ومنها الانتهاء من تعديل قانون المناقصات والمزايدات والمشتروات الحكومية الذي سوف يرفع من كفاءة نظام المناقصات والمزايدات ويحد من الاختلالات التي يعاني منها نظام المناقصات والمزايدات، واقرار قانون مكافحة الفساد والذي بموجبه سوف يتم إعلان تشكيل هيئة مستقلة لمكاحفة الفساد بالإضافة الى تعزيز صلاحيات واستقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ومواصلة تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية ا لمالية العامة التي تهدف الى تعزيز الكفاءة في إعداد الموازنة العامة وزيادة شفافية النظم المالية ، حيث تم التوقيع على خطة عمل لاتفاقية شراكة بين وزارة المالية والمانحين لبدء تنفيذ هذه الاستراتيجية وتوقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي للبدء بمشروع تبسيط الإجراءات في وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة في عدن، بحيث تنخفض الفترة الزمنية والكلفة اللازمة لبدء النشاط الخاص بشكل حاسم، باعتبار تلك هي إحدى أهم المؤشرات التي تعتمدها المؤسسات الدولية في تقييم المناخ الاستثماري في اليمن وغيرها من دول العالم.

مساحة إعلانية